"شوارد الشواهد الشعرية في لسان العرب"

د. عبدالعزيز علي سفر*

تاريخ تقديم البحث: ٢٠١٢/٢/٢٥ تاريخ القبول: ٢٠١٢/١١/٢٥

ملخـــص

يتعلق هذا البحث بالأبيات الشعرية الواردة في «لسان العرب» لابن منظور، حيث يراها الباحث صالحة للاستشهاد النحوي خاصة أنها لم ترد عند النحاة.

وقد قمت بجمعها وتوزيعها على أبواب النحو، ثم ذكرت في نهاية البحث مجموعة من الأبيات موزعة على موضوعات متنوعة.

وكان من نتائج هذا البحث الوقوف على مجموعة من الشواهد الشعرية التي لم يحتج بها النحاة موزعة على أبواب النحو المختلفة، كحروف الجر والنداء وحروف العطف وكان وأخواتها والقسم وإعراب المضارع وشواهد أخرى متعلقة بالضمائر.

Sparse Grammatical Poetic Citations in Lisaan al-'Arab

Abstract

This paper deals with the poetic verses which have occurred sparsely in the voluminous dictionary Lisaan al-'Arab. The author of this paper believes that those verses are suitable for grammatical citation, although the ancient Arab grammarians did not include them within their citations as evidence for grammatical use.

The author undertook the task of collecting all those verses, and classified them according to grammatical themes. At the end of the paper, the author selects a number of verses and distributes them according to a variety of grammatical themes.

The paper resulted in finding verses which have not been cited by ancient Arab grammarian. The author chose to arrange those verses according to basic grammatical themes such as: prepositions, vocative structure, coordination and connecting styles, the auxiliary (kaana) and its associates, the oath structure, the 'iraab of simple present verbs, and other verses cited for the use of pronouns.

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الكويت.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

مقدمة

كانت الشواهد ولا تزال الشغل الشاغل للعاملين في الحقل النحوي قديماً وحديثاً، فالشواهد بأنواعها النثرية التي تعود إلى المنثور من الكلام العربي الفصيح كانت مجالاً خصباً للغويين والنحاة يعودون إليها كلما ارتأوا الحاجة ماسة إليها سواء كانت هذه الشواهد قرآنية أم أحاديث شريفة، أو كلاماً مأثوراً من فصيح كلام العرب، ورأى العلماء في هذه الشواهد دلائل على الظاهرة اللغوية التي هم بصددها؛ إما لإثباتها بإثبات صحتها، أو لردها إذا اتضح لهم ضعفها وركاكتها، وهو ما أعلى شأن هذه الشواهد، فغدت جزءًا أصيلاً من المسائل اللغوية والنحوية، لإثبات الظاهرة أو لردها بعد إثبات ضعفها.

وليس أدل على ذلك ما نراه في كتب اللغة والنحو منذ نشأ هذا العلم، وذاع صيته عند العلماء.

البحث متعلق بالشواهد الشعرية التي عاد إليها اللغويون والنحاة، ونظروا إليها نظرة التقدير في غالبها، مع أنه قد حام الشك حول بعضها، ولذلك وضع النحاة لهم منهجاً واضحاً حيال الشواهد الشعرية، منهجاً يتعلق بمكان صدور هذه الشواهد، وأعني بها القبائل التي نطقتها وتحدثت بها، أي أن موطن الشاهد مهم جداً للحكم عليه إثباتاً أو نفياً، ومن هنا ذهب معظم النحاة وبخاصة نحاة البصرة إلى أن قبائل نجد والمناطق المحيطة بها، هي القبائل التي يحتج بكلامها، كربيعة وأسد وبني تميم وهذيل وعقيل، وصرفوا النظر عن تلك القبائل التي تعيش على أطراف شبه الجزيرة العربية كهوازن.

وكانت نظرتهم صائبة، فالقبائل المحيطة بنجد لم تختلط ألسنتهم بغير اللسان العربي، لذلك احتفظت بنقائها العربي الفصيح خلافاً للقبائل المتاخمة لبلاد فارس والروم والأحباش، فقد دخلت لغتهم بعض الشوائب اللغوية الغريبة عن اللسان العربي، وقد جعلها ذلك غير مهيأة للاحتجاج بها في المسائل اللغوية والنحوية.

وتلك قضية تكلم عنها كثير من العلماء قديماً وحديثاً كابن جني والسيوطي وإبراهيم السامرائي وخديجة الحديثي وأحمد مختار.

فقضية الاحتجاج بالشواهد شعراً ونثراً، والاحتكام إليها في المسائل اللغوية والنحوية قضية قديمة مرتبطة بالنحو والصرف والأصوات ارتباطاً وثيقاً، فلا تكاد تمر مسألة نحوية أو صرفية إلا واحتكم صاحب الرأي فيها إلى هذه الشواهد لتقوية رأيه إثباتاً أو نفياً. وكأن هذه الشواهد غدت دلائل لا يجوز العدول عنها لبيان حقيقة المسألة، بل إن المسألة التي لا تقترن بها أو بشاهد يعضدها، لا يلتفت إليها، ولا ينظر إليها نظرة جد، ونظرة علم.

فالشواهد كما بيَّنا لها دور كبير في النحو وغيره من علوم اللغة، والقبائل التي لجأ إليها النحاة

للاستشهاد بمنطوقهم اللغوي في الاشتقاق والتركيب كانت المنهل الثري الذي ارتوى منه النحاة، واللغويون.

ولكن السؤال الذي يحق لنا أن نطرحه، هو: هل كان استقراء النحاة لكلام العرب استقراء شاملاً، أو قريباً من الشمول؟ وهل ارتبطت المسائل النحوية والصرفية والصوتية – وما أكثرها – بالشواهد اللغوية على سبيل الضرورة؟ وهل أسعفتها تلك الشواهد لتبيت القاعدة اللغوية؟

أو بتعبير آخر: هل الشواهد التي نراها في كتب النحو واللغة منذ عهد سيبويه – بصفته صاحب أول كتاب نحوي وصل إلينا كافية – لإثبات المسألة أو نفيها؟ وهل هناك شواهد أخرى يمكن الاستفادة منها بعد إلحاقها بتلكم الشواهد المعروفة في كتب النحو؟

هذه مجموعة من التساؤلات التي أطرحها، ويطرحها غيري من الباحثين في هذا لحقل.

ومن خلال دراستي للمعجم الموسوعي «لسان العرب» وقفت على مجموعة من الشواهد الشعرية، لم يستشهد بها النحاة، تصلح لأن تكون شواهد، وهي تشمل مسائل عدّة، وأبواباً متفرقة من أبواب النحو.

وسيكون منهجي الذي أتبعه في هذا البحث هو تتبع هذه الشواهد الشعرية، وبيان مدى إمكان الاستفادة منها في مواضعها.

مما لا شك فيه أن الشواهد تخدم أبواباً كثيرة، ومسائل متفرقة لم يرد فيها إلا شاهد من آية كريمة قرئت بقراءة تتفق مع القياس النحوي أو الصرفي لهذا المذهب أو ذاك، أو بيت شعر، أو جزء من بيت، أو تركيب مصنوع التزم به النحاة لتأكيد ما يذهبون إليه.

ولعلَّ أهمية هذا البحث تأتي من هذا الجانب حيث يرى الباحث أن هذه الأبيات الشعرية التي أوردتها في ثنايا هذا البحث تخدم هذا الجانب لتسد فراغاً كبيراً فيه.

والقضية الأهم أن هذه الأبيات التي عدنا إليها في الاستشهاد إنما أخذت من شعراء يحتج بكلامهم، وينتمون إلى القبائل التي أخذت عنهم اللغة، وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، وهم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين أكثر اللغويون الأخذ عنهم، وعليهم أُتِّكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم(١).

ونحن وإن لم نكن بصدد الحديث عن القبائل التي عاد إليها اللغويون عموماً، والنحاة على وجه الخصوص، فسنورد مختصراً ما تبينه العلماء وذكروه من تقسيمهم للقبائل المعتمدة في الاحتجاج اللغوي والنحوي والصرفي والقبائل التي أبعدوها عن دائرة الاستشهاد اللغوي، مع بيان

(١) الاقتراح في علم أصول النحو/١٩.

الأسباب التي أدت بهم إلى التمسك بهذه، والبُعد عن تلك.

تقول الدكتورة خديجة الحديثي: أما غير هذه القبائل فلم يؤخذ بلغتها في تقعيد القواعد، وبناء أصول اللغة والنحو والصرف، فهي وإن استشهد بها فلا يتعدى ذلك الاستئناس بها والتمثيل، ويوقف بها عند حد السماع، ولا يتعدى ذلك إلى القياس(١).

وقد علل السيوطي امتناعهم من الأخذ من غير هذه القبائل، وعدم أخذهم من القبائل المنتشرة مساكنها في أطراف الجزيرة العربية باختلاط كل منها بجنس من الأجناس البشرية الأخرى كالهنود والروم والفرس واليونان والنبط والحبشة وغيرهم، يقول: – ولم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاوز سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام؛ لأنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب ولا من النمر، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأعاجم، وفسدت ألسنتهم»(٢) .

وقد اعتمد البصريون والكوفيون على القبائل التي نظروا إليها على أن لغتها لغة عربية صافية غير مشوبة بشوائب غير عربية.

واعتمدوا عليها كذلك في تقعيد القواعد النحوية والصرفية، واستبعدوا في الوقت نفسه تلك القبائل استثنوها، وذلك لاختلاط ألسنتهم بألسنة غير العرب، وهذا يدل على مدى حرصهم على أخذ اللغة من منابعها السليمة، هذا من الناحية الجغرافية المكانية، وأما من الناحية الزمانية فقد اعتبروا أن فترة الاحتجاج تنتهي بأواخر العصر الأموي وأوائل العصر العباسي، حيث ابتدأ اللحن والفساد في اللغة ينتشر ويتفشى، بعد توسع رقعة الدولة الإسلامية، واختلاط العرب بغيرهم من الأجناس البشرية.

أما الشعر – وهو موضوع البحث – فقد كان علماء اللغة والنحو ينظرون إليه بعين الريبة، ولا يعتمدون فيه إلَّا على ما ثبت عندهم، وصحت نسبته إلى قائله، وتحققوا من فصاحة قائله، وصدق راويه حتى أنهم في كثير من الأحيان لا يعتمدون عليه وحده ما لم ترد شواهد نثرية يعزز

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه/١٥٤.

(٢) الاقتراح/١٩ – ٢٠.

صحته[١]. لهذا اهتم علماء الأدب واللغة والنحو بالشعراء، وقسّموهم طبقات، وألفوا الكتب المفيدة فيهم ليجمعوا من الشعر الجاهلي والإسلامي الذي يحتج به ما يصح أن يكون مادة للتفسير والفقه واللغة والنحو والبلاغة وغيرها من علوم العربية.

يقول السيوطي في المزهر: فقد كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه[٢] .

وقد قسَّم العلماء الشعراء الذين يحتج بشعرهم في الاستشهاد به في اللغة والنحو إلى أربع طبقات، يقول ابن رشيق: طبقات الشعراء أربع: جاهلي قديم، ومخضرم، وهو الذي أدرك الجاهلية والإسلام وإسلامي، ومحدث، ثم صار المحدثون طبقات: أولى وثانية على التدريج، وهكذا في الهبوط إلى وقتنا هذا.[٣]

وقسَّمها بعضهم إلى ست طبقات، فبالإضافة إلى الطبقات الأربع التي أشار إليها ابن رشيق هناك طبقتان أخريان، وهما:

٥ – الطبقة الخامسة؛ طبقة المحدثين، وهم الذين جاءوا بعد المولدين كأبي تمام.

٦ – الطبقة السادسة: طبقة المتأخرين.[٤]

وكان البصريون يستشهدون بشعر الطبقتين الأولى والثانية[٥] إجماعاً من غير تفريق، ولم يستشهد أكثرهم بشعر الطبقة الثالثة، ويرى البغدادي في خزانة الأدب أن الصحيح صحة الاستشهاد بشعر الطبقة الثالثة، وإن كان أبو عمرو بن العلاء، وعبدالله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبدالله بن شبرمة يلحقون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم، وكانوا يعدونهم من المولدين؛ لأنهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب.[٦]

وقيل: إن سيبويه احتج بشعر بشار بن برد، يقول السيوطي: – أول الشعراء المحدثين بشار بن برد، وقد احتج سيبويه في كتابه بشعره تقرباً إليه؛ لأنه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره.[٧]

وأخيراً فإن الاحتجاج بالشعر قد ختم بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الحجج عند الأصمعي، هذا من حيث الاحتجاج بالشعر المسموع المعروف قائله، أما إذا كان الشعر مما لا يعرف قائله، فلا

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه/١٥٨.

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٤٧٣/٢.

(٣) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ١١٣/١.

(٤) المزهر ٤٨٩/٢.

(٥) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه/١٥٩.

(٦) خزانة الأدب ٣/١.

(٧) الاقتراح/٢٧ – وخزانة الأدب ٤/١.

يجوز الاحتجاج به خوف أن يكون لمولد، أو لمن لا يوثق بفصاحته[١] .

وأما عن المنهج الذي اعتمدت عليه في اختيار هذه الأبيات فهو مبني على الأسس الآتية:

١- الحرص الشديد أن يكون الشاهد المختار مما ينطبق عليه الشروط التي اعتمدها العلماء، وأعني بها أن تكون لشعراء ممن يحتج بكلامهم في تقعيد القواعد من الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، والابتعاد قدر الإمكان عن الشعراء الذين لا يحتج بكلامهم، أو ممن يعدون من المولدين أو من القبائل المحظورة زماناً ومكاناً.

٢- أن لا يكون الشاهد وارد الذكر عند النحاة في أبواب النحو المختلفة، وذلك بالعودة إلى كتب النحو، وإلى المعاجم التي اهتمت برصد الشواهد النحوية، كمعجم الشواهد العربية للمرحوم الأستاذ عبد السلام هارون.

٣- توزيع تلك الشواهد على أبواب النحو المعروفة من خلال موضع الاستشهاد فيه.

٤- يصلح أن يكون البيت الواحد شاهداً في أكثر من موضع ودليلاً على صحة مسائل عدة، أو نفيها.

أولاً – النداء، وأحكام تابع المنادى

١- أنشد الأخفش لهدبة بن الخشرم

ألا يا لَقومي لِلنوائب والقدَرْ ولِلأَمْرِ يأتي المرءُ من حيثُ لَا يَدْري[٢]

البيت شاهد على الاستغاثة حيث فتحت لام المستغاث به، وكسرت لام المستغاث له، فهو شاهد يضاف إلى شواهد هذا الباب.

٢- قال الراجز

فاطِمَ! رُدِّي لي شَذاً مِنْ نفسي وما صريمُ الأَمْرِ مِثْلُ اللَّبْسِ[٣]

الشاهد فيه قوله: «فاطِمَ»، فهو منادى مرخم على لغة من ينتظر.

٣- قال العجاج

يا دارَ سَلْمَى، يا أسْلَمِي ثم أسْلَمي بِسَمْسَمٍ، أَوْ عَنْ يَمينِ سَمْسَمِ[٤]

الشاهد فيه قوله: «يا اسلمي»؛ حيث حذف المنادى، ودخلت ياء النداء صورياً على الفعل، والتقدير: يا دار اسلمي.

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه/١٦٠.

(٢) لسان العرب ٧٤/٥ «قدر»، وانظر التاج ٣٧٠/٧ «قدر».

(٣) لسان العرب ٤٢٧/١٤ «شذا»، وانظر تاج العروس «شذا».

(٤) لسان العرب ٣٠٥/١٢ «سمسم»، وانظر تاج العروس ٣٦٦/١٦ «سمسم».

أَلَمْ تَعْلَمي، يا أَسْمَ، وَيْحَكِ أَنَّنِي حَلَفْتُ يَمِيناً لَا أَخونُ يَمِيني[١]

يصلح أن يكون شاهداً على المنادى المرخم في قوله: «يا أَسْمَ» فهو منادى مرخم على لغة من ينتظر.

وفيه شاهد آخر، وهو قوله: «حلفت يميناً»، فهو مفعول مطلق مؤكد للعامل، اتحد فيه المعنى مع العامل، واختلف اللفظ.

٢- قال الشاعر

ألا يا اسْلَمي يا هِندُ، هِنْدَ بَني بَدْرِ تحيةَ مَنْ صلَّى فؤادَك بالجَمْرِ[٢]

الشاهد فيه قوله: «هند بني بدر» فهو بدل مطابق لقوله: «يا هند» تابع لمحله؛ لذلك نصب، وفيه شاهد آخر هو قوله: «يا اسلمي» حيث حذف المنادى، وتقديره: «يا دار» قد خلف «ياء النداء» صورياً الفعل مع أن الياء مختصة بالدخول على الأسماء، فهي من علاماتها. وقد ورد البيت برواية أخرى.

وفيه شاهد آخر يتمثل في قول الشاعر:

ألا يا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هندَ بني بَدْرِ إن كان حَيَّانَا عَدِيٌّ آخرَ الدَّهْرِ[٣]

والبيت شبيه بالشاهد النحوي «يا زيدُ زيدَ اليعملات»، و«يا تيمُ تيمَ عدي»، و«يا سعدُ سعدَ اليعملات»، حيث تكرر المنادى المفرد مضافاً، فلنا في <u>الأول وجهان</u>: الضم، وذلك تقديره منادىً مفرداً، ويكون الثاني حينئذ إما منادى سقط منه حرف النداء، وإما عطف بيان، وإما مفعولاً بتقدير «أعني».

<u>والثاني</u>: الفتح (النصب)؛ وذلك على أن الأصل «يا هند بني بدر هند بني بدر» ثم اختلف فيه، وفيما جاء على مثاله، حيث يذهب سيبويه إلى حذف المضاف إليه من الثاني لدلالة الأول عليه، وألحَم المضاف إليه الأول بين المضاف والمضاف إليه الثاني، وذهب المبرد إلى حذف المضاف إليه الثاني لدلالة الأول عليه.

٣- وأنشد الأصمعي لجندل بن المثنى:

يا ربُّ ربَّ المسلمِينَ بالسُّوَرْ لا تَسْقِهِ صَيَّبَ عَزّافٍ جُؤَرْ[٤]

الشاهد فيه قوله: «يا ربُّ ربَّ المسلمين» فربّ الأولى مبنية على الضم في محل نصب،

(١) لسان العرب ٢١/١٣ «أمن»، وانظر تاج العروس ٢٨/١٨ «أمن».

(٢) لسان العرب ٤٦٧/١٤ «صلى»، وانظر تاج العروس ٦٠٤/١٩ «صلى».

(٣) انظر قطر الندى/٢٩٦.

(٤) لسان العرب ٢٤٥/٩ «عزف»، وانظر تاج العروس ٣٨٤/١٢ «عزف»، وقطر الندى وبل الصدى/٢٩٦.

و«رب» الثانية تابعة للأولى على المحل لذا نصب.

وشبيه بهذا قول الشاعر «عبدالله بن رواحة رضي الله عنه»:

يا زيـدُ زيـدَ الْيَـعْـمـلاتِ الـذُّبَّلِ تطـاولَ الليـلُ عليـكَ فـانزِلِ[1]

وقول الشاعر: «جرير بن عطية يهجو عمر بن لجأ»:

يـا تـيمُ تـيمَ عَـدِيٍّ لا أَبَـا لَكُـمْ لا يُـلـقـيـنَّـكمُ فـي سَـوْءَةٍ

ومنه قول الآخر:

فيا سعدُ سعدَ الأوسِ كُـنْ أنـتَ ناصِـرا ويا سعدُ سعدَ الخَـزْرَجِينَ الغَطـارفِ[3]

ثانياً – حروف الجر :

٤- وتكون «على» بمعنى «الباء»، قال أبو ذؤيب

وكَـأَنَّهُنَّ رَبابَـةٌ ، وكَأَنَّـهُ بَسَرُ يَفـيضُ علـى القِـداحِ ويَصْـدَعُ

أي: بالقداح[4] .

فهو شاهد على مجيء «على» بمعنى الباء، ولم يشر النحاة إلى هذا البيت ولكن هناك إشارة إلى هذا المعنى عند ابن الشجري في أماليه؛ إذ يقول تعليقاً على هذا البيت، وتكون (أي: «على») مكان الباء، وأشار إلى هذا البيت[5].

٥- قال أبو إسحاق: «ويجوز حذف النون من «مِنْ وعَنْ» عند الألف واللام لألتقاء الساكنين، وحذفها من «مِنْ» أكثر من حذفها مِن «عن»؛ لأن دخول «مِنْ» في الكلام أكثر من دخول «عَنْ»، وأنشد:

أَبْلِـغْ أَبَـا دَخْتَنـوسَ مَأْلُكَـةً غَيْـرَ الَّـذِي قَـدْ يُقـالُ مِ الْكَـذِبِ[6]

٦- وتكون (أي «من») بمعنى اللام الزائدة، كقوله

أَمِـنْ آل ليلـى عرفـتَ الـديارا

أراد: ألآل ليلى عرفت الديارا[7].

---

(١) المقتضب ٢٣٠/٤، والخزانة ٣٦٢/١، وشرح المفصل لأبن يعيش ١٠/٢.

(٢) سيبويه ٢٦/١، ٣١٤، والمقتضب ٢٢٩/٤، وشرح المفصل ١٠/٢، والخزانة ٣٥٩/١، ١١٦/٢.

(٣) شرح قطر الندى/٢٩٥ (الهامش) وشرح التصريح على التوضيح ١٧١/٢.

(٤) لسان العرب ٨٩/١٥ «علا».

(٥) أمالي الشجري ٦١٠/٢، وانظر شرح أشعار الهذليين ١٨/١، والمفضليات/٤٢٤.

(٦) لسان العرب ٤٢٣/١٣ «مِنْ»، وانظر الخصائص ٣١١/١، ٢٧٥/٣، وأمالي الشجري ٦٧/١، ٣٨٦.

(٧) لسان العرب ٤٢٢/١٣ «مِنْ»، والبيت لمجنون ليلى. انظر الخزانة ١٦٩/٢، ٢٣٦، ديوانه/١٧٠.

٧- وقال همیان بن قحافة في الطَّسْل

بَـلْ بَلَـدٍ يُكْسَىٰ الغنَامُ الطّاسِلَا أَمْرَقْتُ فيه ذُبُلاً ذَوابِلَا

قالوا : الطاسل الملبس ، وقال بعضهم : الطاسل والساطل من الغبار المرتفع(١).

فهو يصلح لأن يكون شاهداً على حذف «رب» بعد «بل».

٨- ... فأما قول الأنصاري

فكفى بنا فَضْلاً على مَنْ غيرُنا حُبُّ النبيِّ مُحَمّدٍ إيانا

فإنما أراد «فكفانا»، فأدخل الباء على المفعول، وهذا شاذ؛ إذ الباء في مثل هذا إنما تدخل على الفاعل، كقولك: كفى بالله(٢).

وورد الشاهد في سيبويه(٣)، وذكر الأعلم الشنتمري أن الشاهد فيه حمل «غير» على «مَنْ» نعتاً لها؛ لأنها نكرة مبهمة فوصفت بما بعدها وصفاً لازماً يكون لها كالصلة، والتقدير: على قوم غيرنا، ورفع «غير» جائز على أن تكون «مَنْ» موصولة، ويحذف الراجع عليها من الصلة، والتقدير «من غيرنا»، و«الحب» مرتفع بـ «كفى» والباء في «بنا» زائدة مؤكدة، والمعنى «كفانا فضلاً على من غيرنا حب النبي إيانا، وهجرته إلينا»(٤).

حروف العطف

٩- أنشد أبو زيد فيمن جعلها بمعنى الواو

وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عليها فُجُورُهَا

معناه: وعليها فجورها(٥).

الشاهد فيه قوله: «أو عليها»، فـ «أو» هنا جاءت بمعنى الواو كما في قول الشاعر:

جَاء الخلافةَ أَوْ كَانَت لَهُ قَدَرَا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ(٦)

وقول الشاعر:

إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رِزامَا خويربين يَنْقُفَان الهَامَا(٧)

(١) لسان العرب ٣٣٥/١١ «سبطل»، وانظر تاج العروس ٣٤٥/١٤ سيطل.

(٢) لسان العرب ٢٢٦/١٥ «كفى».

(٣) سيبويه ٢٦٩/١ (بولاق).

(٤) انظر أمالي الشجري ١٦٩/٢، ٣١١، وانظر شرح المفصل ١٢/٤، ومغني اللبيب/١٠٩ رقم (١١٦)، وهمع الهوامع ٩٢/١، والدرر اللوامع ٧٠/١، ١٤٥.

(٥) لسان العرب ٥٥/١٤ «أ»، وانظر تاج العروس ١٧٨/١٩ «أو»، وقد نسبه ابن هشام في المغني لتوبة بن حمير، وذكره في معاني «أو» وأنها تأتي للجمع المطلق كالواو، المغني/رقم (٨٨). وفي اللسان والتكملة والتهذيب بدون نسبة، وقيل «أو» للإبهام.

(٦) قطر الندى/٢٥٦. والمغني رقم (٩٥)، وأمالي الشجري ٣١٧/٢، وشرح التصريح ٢٨٣/١.

(٧) سيبويه ٢٨٧/١، وأمالي الشجري ٣١٨/٢، والمغني رقم (٩٧). وفيه نصب «خويربين» على الذم. وفي اللسان ٥٥/١٤ «أوا» «خويريان» بالرفع

كان وأخواتها

١٠- ... وقوله

مَـا كَـانَ أَبْصَـرَنِي بغِـرّاتِ الصِّـبا فـالآنَ قَـدْ شُـفِعَتْ لِـيَ الأشْـباحُ

معناه: أنه يحسب الشخص اثنين لضعف بصره[١].

قوله: «ما كان أبصرني». يصلح أن يكون شاهداً على مجيء «كان» زائدة لكونها بلفظ الماضي، وقد وقعت بين شيئين متلازمين، «ما» التعجيبة، وفعل التعجب.

١١- ... وقول العجاج

والشمس قد كادت تكون دَنَفا أَدْفَعُها بالراح كي تزحلفا

أي حين اصفرت[٢] .

يصلح أن يكون شاهداً على عدم اقتران خبر «كاد» بـ «أن» وهو الغالب.

١٢- قال الأسود

فَإِنْ أَكُ مَدْلولاً عليّ فإنني أَخو الحَرْب، لا قَحْمٌ ولا مُتَجاذِعُ[٣]

والبيت شاهد على حذف نون «أك» لكون الفعل مضارعاً مجزوماً ما بعد النون متحرك، ولم يتصل به ضمير نصب، وليس موقوفاً عليه. وهي شروط حذف نون «كان» جوازاً.

١٣- قال عمرو بن شاس الأسدي

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى، لاتَ حِينَ ادّكارِها وَقَدْ حُنِيَ الْأَضْلاعُ ضُلّ بتَضْلَالِ[٤]

قال ابن بري: حكاه أبو علي عن أبي زيد «ضُلًّا»، بالنصب، ويصلح هذا البيت أن يكون شاهداً على عمل «لات» العاملة عمل «كان»، وقد تحقق شرطاها؛ فمعمولاها يدلان على الزمن كما أن اسمها محذوف، وهو الغالب.

١٤- قال مليح

ففاضتْ دُموعي تَوَّةً ثُمَّ لَمْ تَفِضْ عليَّ، وَقَدْ كادَتْ لها العَيْنُ تَمْرَحُ[٥]

(١) لسان العرب ١٨٣/٨ «شفع»، وانظر تاج العروس ٢٤٧/١١ «شفع»، وتدريب اللغة ٤٣٦/١.

(٢) لسان العرب ١٠٧/٩ «دنف»، وانظر تاج العروس ٢١٥/١٢ «دنف».

(٣) لسان العرب ٤٤/٨ «جذع»، وانظر تاج العروس ٦٠٩/١١ «جذع»، ويصلح البيت أن يكون شاهداً على جواز حذف نون، حيث اجتمعت شروط حذفها، وانظر قطر الندى/١٩٢.

(٤) لسان العرب ٣٩٤/١١ «ضلل»، وانظر تاج العروس ٤٢/٢٠ «فدى».

(٥) لسان العرب ١٠٥/١٤ «توا».

الشاهد فيه قوله: «تمرح» فقد جاء خبر «كاد» جملة فعلية فعلها مضارع، ولم تقترن بـ «أن» على المذهب الغالب.

١٥- ... وأنشد:

إما أقمت وأما أنت مرتحلا[١]

يصلح أن يكون شاهداً على حذف «كان» وحدها، وبقاء اسمها وهو «أنت»، وخبرها، وهو «مرتحلاً» على أن التقدير: ارتحلت لأن كنت مرتحلاً ثم تقدمت العلّة على المعلول فأصبحت: لأن كنت مرتحلاً ارتحلت ثم أن كنت مرتحلاً ارتحلت، ثم أن أنت مرتحلاً ارتحلت، ثم أما أنت مرتحلاً ارتحلت، وعلى ذلك فإن هذا الشاهد يضاف إلى الشاهد المعروف في هذه المسألة وهو قول الشاعر:

أَبَا خُراشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ فَإِن قَوْمِيَ لَمْ يَأْكُلْهُمْ الضَّبُعْ

١٦- قال الشاعر:

فَلَوْ كانَ مَيْتٌ يُفتدىٰ لفديتُهُ بِما لَمْ يَكُنْ عَنْه النفوسُ تَطِيبُ[٢]

الشاهد فيه قوله: «عنه» فهو متعلق بخبر «يكن» وهو «تطيب» وقد تقدّم على اسمها وهو «النفوس».

القَسَم

١٧- قال امرؤ القيس

حَلَفْتُ لها باللهِ حَلْفَةَ فاجِرٍ لَنَامُوا فما إِنْ مِنْ حَديثٍ ولا صَالي[٣]

جاء في شرح ابن يعيش قوله: «والشاهد مجيء جواب القَسَم في قوله: «لناموا» باللام من غير «قد»[٤].

وورد قوله كذلك: «والأكثر أن تدخل عليه مع «قد» كقولك: «والله لقد خرج»[٥].

١٨- ... لقوله

لَئِن لّمْ تُغَيِّرْ بعضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ لَأَنْتَحِيَنْ لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عارِفُهْ[٦]

(١) لسان العرب ٧٤/١٤ «ما».

(٢) لسان العرب ١٤٩/١٥ «فدى»، وتاج العروس ٤٢/٢٠ «فدى».

(٣) لسان العرب ٥٣/٩ «حلف».

(٤) شرح المفصل ٢١/٩، وفيه شاهد آخر في قوله: «فما إن»، حيث أهملت «ما» النافية عن العمل لزيادة «إنْ» بعدها.

(٥) شرح المفصل ٢٠/٩، ٢١، ٩٧، وانظر خزانة الأدب ٢٢١/٤، والمغني رقم (١٦٨)، وهمع الهوامع ١٢٤/١، ٤٢/٢، والدرر اللوامع ٩٦/١، ٤٨/٢.

(٦) لسان العرب ٢٥٠/١٠ «عرق».

هذا البيت يصلح أن يكون شاهداً على اجتماع القَسَم والشرط في قوله: «لئن»، فالجواب، وهو «لأنتحين» للقسم لسبقه؛ ولكونه لم يسبق بمبتدأ، وفيه شاهد آخر، وهو أن «ذو» في قوله: «ذو أنا» هي «ذو» الطائية، وهي بمعنى «الذي»، وتلزم حالة واحدة، وهي الواو.

١٩- قال واقد بن الغطريف الطائي (وكان قد مرض فحُمي الماء واللبن)

لـــئن لَـــبَنُ المِعْـــزىٰ بمـــاءِ مُوَيْسِـــل بغـــــاني داءً إننـــــي لســـــقيمُ[١]

يصلح أن يكون شاهداً على اجتماع القسم والشرط في قوله: «لئن». فالجواب للقسم في قوله: «إنني لسقيم» لتقدمه على الشرط، على تقدير: لقلت إنني لسقيم، فقوله: «إنني لسقيم» دليل على جواب القسم المحذوف.

٢٠- قال الأعشى

لـــئن جـــد أســـباب العـــداوة بيننـــا لترتحلنْ منـــي علـــى ظهـــر شَـــيْهَم[٢]

البيت شبيه بسابقه فهو يصلح أن يكون شاهداً على اجتماع القسم والشرط في «لئن»، فالجواب «لترتحلن» للقسم لتقدمه على الشرط.

إعراب المضارع

٢١- ... وقوله

ولا تهـــــينَ الفقيـــــرَ، علـــــك أن تَرْكَـــعَ يَوْمـــاً والـــدّهرُ قَـــدْ رفعـــه[٣]

أراد: «لا تهينن» فحذف النون الخفيفة لما استقبلها ساكن.

الشاهد فيه قوله: «لا تهين» فهو مضارع في ظاهره أنه مرفوع، ولكنه في الحقيقة مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، لكن حذفت نون التوكيد، وبقيت فتحة ما قبل النون.

وشبيه بهذا ما أورده بعض اللغويين ومنهم اللحياني: أن بعض العرب ينصب بـــ «لم» كقراءة بعضهم «ألم نشرحَ».

وقوله: –

في أيِّ يَوْميّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرْ أيومَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ؟

وخُرِّجا على أن الأصل «نشرحَنْ»، و«يقدرَنْ» ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحة

(١) لسان العرب ٧٢٥/١١ «وسل»، وتاج العروس ٧٧٥/١٥ «وسل».

(٢) لسان العرب ٣٢٨/١٢ «شهم»، وتاج العروس ٣٩٦/١٦ «شهم».

(٣) لسان العرب ٤٣٨/١٣ «هون».

دليلاً عليها[١].

٢٢- وأنشد الفارسي عن أبي الحسن

أولئك قَـوْمٌ، إنْ بَنَـوْا أَحسَـنُوا البُنـىٰ وإنْ عاهَدُوا أَوْفَوْا وَإنْ عَقَدُوا شَـدّوا[٢]

شاهد على أن الشرط «إنْ» وفعليها، وهذا الموضوع فيه شواهد كثيرة في كتب النحو، لكني اخترته لوضوح المسألة فيه، ولورود ثلاث جمل شرطية جاء فعلا الشرط والجواب فيها بلفظ الماضي.

٢٣- قال الراجز

فَـأَوْجِعِ الجَنْـبَ وأَعْـرِ الظَّهْـرَا أَوْ يُبْلِـيَ اللهُ يَمِينـاً صَـبْرا[٣]

يصلح أن يكون شاهداً على نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد «أو» المسبوقة بفعل الأمر «أوجع» و«أعر»، وهذا بفتح باباً للتوسّع بنصب المضارع الواقع بعد «أو» المسبوق بفعل طلبي هو «أوجع» و«أعر» وإن لم يكن المعنى دالاً على المعنيين اللذين أشار إليهما النحاة، وهما: أن يكون المعنى «إلى أن» كقول الشاعر في الشاهد النحوي:

لَأَسْتَسْـهِلَنَّ الصَّـعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَـى فَمَـا انْقَـادَتِ الْآمَـالُ إِلَّـا لِصـابرِ[٤]

أو بمعنى «إلَّا أن» كقول الشاعر:

وَكُنْـتُ إذا غَمَـزْتُ قَنَـاةَ قَـوْمٍ كَسَـرْتُ كُعوبَهـا أَوْ تَسْـتَقيمَا[٥]

هذا من جهة، أو أن «أو» هي التي نصبت الفعل المضارع في البيت الذي أوردناه على رأي من يجيز ذلك من جهة أخرى.

٢٤- ... وأنشد ابن بري

إذا تَعَشَّـوْا بَصَـلاً وَخَلّـاً يَـأْتُوا يُسَـلّون الفُسـاءَ سَـلّاً [٦]

الشاهد فيه قوله: «يأتوا» فقد جزم الفعل المضارع لوقوعه جواباً لأداة الشرط «إذا»، ومعلوم أن «إذا» أداة شرط غير جازمة، وهي ظرف لما يستقبل من زمان، مضمن معنى الشرط.

(١) مغني اللبيب/ رقم (٥٠٠)، وفي الخصائص ٩٤/٣ «من أيّ»، وانظر المحتسب ٣٣٦/٢ والبيت للحارث بن منذر.

(٢) لسان العرب ٩٤/١٤ «بنى».

(٣) لسان العرب ٤٣٨/٤ «صبر».

(٤) شذور الذهب/٢٩٨، والمغني رقم (٧٤)، وشرح التصريح ٣٦/٢هـ - همع الهوامع ١٠/٢، والدرر ٧/١.

(٥) البيت لزياد الأعجم، سيبويه ٤٢٨/١، والمقتضب ٢٩/٢، وشرح ابن يعيش ١٥/٥، والمغني/رقم (٧٤).

(٦) لسان العرب ١٥٤/١٥ «فسا».

٢٥- ... وقال نصر بن سَيَّار

إنـــي أقـــول لمـــن جَـــدّت صُـــريمُتهُ يومـــاً لغانيـــةٍ تَصْـــرِمْ ولا شَـــلَلِ

قال: ولم أسمع الكسر «لا شَلَلِ» لغيره...

وقوله: «تصرم» معناه في هذا «اصرم ولا شلل»، أي: ولا شَلَلِتْ. فكسر لأنه نوى الجزم، ثم جرته القافية[١] .

والبيت شاهد على جزم الفعل المضارع على إرادة الأمر، فهو شبيه بالجزم على التوهم.

وفيه شاهد آخر على تحريك لام «شَلَلِ» بالكسر من أجل القافية مع أن الأصل فيها البناء على السكون لتقدير تاء الفاعل.

شواهد متعلقة بالعطف

٢٦- وأنشد ابن الأعرابي

لَعَمْـــرُك، إنّـــي والهِزَبْـــزَ وعارِمـــاً وَثَـــوْرَةَ عِشْـــنا فـــي لُحُـــومِ الصَّـــرائِدِ

ويروى: فيا ليت أني والهزبر[٢].

الشاهد فيه قوله: «إني والهزبر» حيث عطف الاسم الظاهر على الضمير المنصوب محلاً في قوله: «إني» دون أن يحتاج إلى فاصل، وهذا مما أجازه النحاة، لكن لم يذكروا له شاهداً[٣].

٢٧- وأنشد بيت أبي العيال الهذلي

فـــإذا بِهـــا وأَبِيـــك طَيْـــفُ جُنُـــونِ[٤]

الشاهد فيه هو قوله: «وأبيك» حيث عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور محلاً بحرف الجر «بها» دون إعادة الخافض كما في قول الشاعر:

فَـــالْيَوْمَ قَرَّبْـــتَ تَهْجُونَـــا وَتَشْـــتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّـــامِ مِـــنْ عَجَـــبِ[٥]

٢٨- ... وقوله

يُعَلِّقُهَـــا اللَّحْـــمَ إِذَا عَـــزّ الشَّـــجَرْ وَالْخَيْلَ فـــي إِطْعامِهَـــا اللَّحْـــمَ ضَـــرَرْ

إنما يعني أنهم يسقون الخيل والألبان إذا أجدبت الأرض فيقيمها مُقام العلف[٦].

---

(١) لسان العرب ٣٦١/١١ «شلل».

(٢) اللسان ٢٤٨/٣ «الصريد»، والتاج ٥٦/٥ «الصريد».

(٣) انظر شرح ابن عقيل ١٨٦/٢.

(٤) لسان العرب ٢٢٦/٩ «طوف».

(٥) سيبويه ٣٩٢/١، وشرح ابن يعيش ٧٨/٣، ٧٩، والخزانة ٣٣٨/٢، والهمع ١٢٠/١، ١٣٩/٢، والدر ٩٠/١، ١٩٢/٢.

(٦) لسان العرب ٢٥٦/٩ «علف».

ويصلح هذا البيت أن يكون شاهداً على أن واو العطف تعطف عاملاً محذوفاً بقي عمله، وهذا ما تمتاز به الواو. وشبيه بهذا قول الشاعر:

إذا مَـــا الْغانِيَـــاتُ بَـــرَزْنَ يَوْمـــاً وَزَجَّجْـــنَ الحَوَاجِـــبَ وَالْعُيُونَـــا

فـ «العيون» مفعول بفعل محذوف، والتقدير: وكحلن العيونا. والفعل المحذوف معطوف على «زججن»[١].

٢٩- قول الشاعر

يـــا لَيْـــتَ بَعْلَـــك قَـــدْ غَـــدَا مُتَقَلِّـــداً سَـــيْفاً وَرُمْحَـــا

أراد: وحاملاً رمحاً؛ لأن الرمح لا يتقلد[٢].

الشاهد فيه قوله: «ورمحاً»، فقد حذف العامل، وأبقى المعمول والتقدير: «وحاملاً رمحاً» على غرار ما ذكره في البيت السابق.

شواهد متعلقة بالضمائر

٣٠- كما قال الفرزدق

إذا القُنبُضاتُ السُّودُ طَـوَّفْنَ بالضُّـحَى رَفَـدْنَ عَلَـيْهِنّ السِّـجالُ المُسَـدَّفُ[٣]

الشاهد فيه قوله: «رفدن عليهن السِّجالُ»، فقد جمع فيه بين الضمير المتّصل المرفوع محلاً في «رَفَدْنَ»، وبين الاسم الظاهر في قوله «السِّجال»، وذلك على لغة «أكلوني البراغيث».

٣١- قال الفرزدق

إذا قَطَنـــاً بَلَّغْتَنِيـــهِ ابْـــنَ مُـــدْرِكٍ فَلُقّيتِ مِـــنْ طَيْـــرِ اليَعاقِيـــبِ أَخْـــيَلا[٤]

الشاهد في قوله: «بلغتنيه» حيث اجتمع في الفعل ثلاثة ضمائر تاء الفاعل «ضمير رفع» وضميرا نصب، هما: «يا المتكلم» و«ضمير الغائب»، وفي هذه الحال يجوز فصل الضمير، فنقول: «بلغتني إياه»، أو اتصالهما فنقول: «بلغتنيه».

٣٢- ... وأنشد:

اللهُ أَعْطانِيـــك غَيْـــرَ أَجْـــدَلَا وَلَـــا أَصَـــكّ أَوْ أَفَـــجَّ فَنْجَلَـــا[٥]

الشاهد فيه قوله: «أعطانيك»، حيث اجتمع ضميرا نصب أولهما أعرف من الثاني، لذا يجوز

(١) شرح ابن عقيل ١٩٨/٢، والبيت للراعي النميري واسمه «عبيد بن حصين»، وانظر شرح التصريح ٢٤٦/١، والخصائص ٤٣٢/٣.

(٢) لسان العرب ٥٧/٨ «جمع»، وتاج العروس ٧٦/١١ برواية: «يا ليت زوجك».

(٣) لسان العرب ١٢٠/٨ «رجع».

(٤) لسان العرب ٢٢٩/١١ «خيل»، وتاج العروس ٢٢٠/١٤ «خيل».

(٥) لسان العرب ٥٣٣/١١ «فنجل»، وتاج العروس ٥٩١/١٥ «فنجل».

فصل الضمير، فنقول: «أعطاني إياك» مع التمكن من الإتيان بهما متصلين.

شواهد في «ودع»

٣٣- وأنشد ابن بري لسوَيْد بن أبي كاهل

سَــلْ أَمِيــري، مَــا الَّــذِي غَيَّــرَهْ عَنْ وِصَــالي الْيَــوْمَ حَتَّــى وَدَعَــهْ؟[١]

وأنشد الآخر:

وَكَــانَ مَــا قَــدَّمُوا لِأَنْفُسِــهِمْ أَكْثَــرَ نَفْعــاً مِــنَ الَّــذي وَدَعُــوا[٢]

الشاهدان يدلان على ورود «ودع» بمعنى «ترك».

٣٤- قال:

فَسَــعَى مَسْــعَاتَهُ فِــي قَوْمِــهِ ثُــمَّ لَــمْ يُــدْرَكْ وَلا عَجْــزاً وَدَعْ[٣]

يعني: تركوا.

وفي حديث بن عباس: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لينهينّ أقوامٌ عــن وَدْعهــم الجمعات، أو ليختمن على قلوبهم»، أي: عن تركهم إياها، والتخلف عنها، من «ودع الشيء» يدعه وَدْعاً، إذا تركه.

وزعمت النحوية أن العرب أماتوا مصدر «يدع ويذر» واستغنوا بترك، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم أفصح العرب، وقد رويت عنه هذه الكلمة[٤].

شواهد متفرقة

٣٥- ... وأنشد ابن بري الشاعر

مَــنْ يَــكُ ذَا شَــكٍّ فَهَــذا فَلْــجُ مَــاءٌ رُواءٌ وَطَرِيــقٌ نَهْــجُ[٥]

يصلح أن يكون شاهداً على تعدد خبر المبتدأ لمبتدأ واحد من غير عاطف. وذلك فــي قولــه: «فلجُ ماء». وشبيه بهذا قول الشاعر:

مَــنْ يَــكُ ذَا بَــتٌ فهــذا بَتِّــي مُقَــيّظٌ مُصَــيِّفُ مُشَــتِّي[٦]

(١) لسان العرب ٣٨٤/٨ «ودع».

(٢) لسان العرب ٣٨٤/٨ «ودع».

(٣) لسان العرب ٣٨٤/٨ «ودع»، وتاج العروس ٥٠١/١١.

(٤) لسان العرب ٣٨٤/٨ «ودع»، وتاج العروس ٥٠٢/١١.

(٥) لسان العرب ٣٤٥/١٤.

(٦) ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من شواهد سيبويه ج ٢٥٨/١ بولاق، ولم ينسبه، ولا نسبه الأعلم. انظر شــرح ابــن عقيــل ٢٢٣/١.

٣٦- وأنشد ابن بري في التذكير

فلـــو رَفَـــعَ السَّـــماءُ إِلَيْـــهِ قَوْمـــاً لَحِقْنَـــا بالسَّـــمَـــــــــاءِ مَـــعَ

والجمع «أسمية»، وسُمِيّ وسموات وسماء[١].

والسماء المذكر يراد به السقف كما يراد به المطر... قال معود الحكماء معاوية بن مالك:

إذا سَـــقَطَ السَّـــــماءُ بِـــأَرْضِ قَـــوْمٍ رَعَيْنَـــــاهُ وَإِنْ كـــــانَ غِضـــــابَا[٢]

الشاهد في البيتين السابقين هو تذكير المؤنث على المعنى الذي يراد به، وهو التذكير.

٣٧- (قال) العباس بن مرداس

أَلَـــا مَـــنْ مُبْلِـــغٌ عَنِّـــي خُفَاجـــاً رَسُـــولاً، بَيْـــتُ أَهْلِـــكَ مُنْتَهاهَـــا

فأنَّث «الرسول» حيث كان بمعنى الرسالة[٣].

وهذا الشاهد على خلاف سابقه الذي ذكّر المؤنث على المعنى المراد، وهناك أنَّث المذكر على المعنى.

٣٨- قال الشماخ

وَجَـــاء سُـــلَيْمٌ قَضُّـــها بِقَضِيضِـــها تُنَشِّـــرُّ حَـــوْلي بِـــالبَقِيعِ سَـــبالَها[٤]

والشاهد فيه هو قوله: «سليم قضها»، حيث جاء «قضها» بدل اشتمال من «سُليم».

٣٩- قال الأعشى

إِنَّ الأَحَـــامِرَةَ الثلاثَـــةَ أَهْلَكَـــتْ ما لـــي ، وَكُنْـــتُ بِهَـــا قَـــدِيماً مُولَعَـــا

ثم أبدل بدل البيان فقال:

الخَمْـــرَ واللَّحْـــمَ السَّـــمِينَ وأَطْلَـــي بِـــالزَّعْفَرانِ، فَلَـــنْ أَزالَ مُوَلَّـــعَـــا

جعل قوله: «وأطّلي بالزعفران»، كقوله: «والزعفران» وهذا الضرب كثير[٥].

الشاهد فيه أنه جعل قوله: «وأطّلي بالزعفران» محل قوله: «الزعفران» وفيه شاهد آخر في قوله: «وكنت بها قديماً مولعاً» حيث قدّم متعلق خبر «كان»، وهو «بها» على خبرها، وهو «مولعا»[٦].

(١) لسان العرب ٣٩٨/١٤ «سما»، وتاج العروس ٥٣٦/١٩.

(٢) لسان العرب ٣٩٩/١٤ «سما».

(٣) لسان العرب ٢٨٣/١١ «رسل»، وتاج العروس ٢٨٢/١٤.

(٤) لسان العرب ٣٢٢/١١ «سبل»، وتاج العروس ٣٢٧/١٤.

(٥) لسان العرب ٢٠٩/٤ «حمر»، وتاج العروس ٣٠٢/٦.

(٦) انظر المقرب/٨١، والصحاح والمقاييس «حمر».

٤٠- ... وقال جرير

أَلْـــانَ وَقَـــدْ نزعْـــتَ إِلَـــىٰ نُمَيْـــرٍ فَهَـــذا حِـــينَ صِـــرْتَ لَهُـــمْ عَـــذَبَا[١]

وهو شاهد على مجيء «ألان» بقطع الهمزة.

٤١- قال:

إِذَا كَبَّـــدَ الـــنَّجْمُ السَّـــماءَ بِشَـــتْوَةٍ على حينَ هَرّ الْكَلْـــبُ والـــثَّلْجُ خَاشِـــفُ

قال: إنما نصب «حين»؛ لأنه جعل «على» فضلاً في الكلام وأضافه إلـى جملـة، فتركـت الجملة على إعرابها... قال: وبنى «حين» على الفتح؛ لأنه أضافه إلى «هرّ»، وهو فعل مبني فبُني لإضافته إلى مبني»[٢].

والقضية في إعراب «حين» وبنائها قضية خلافية، فبينما ذهب الكوفيون والفارسي إلى جواز الإعراب والبناء فيما يضاف إلى الجملة سواء أضيف إلى جملة فعلية صُدّرت بمـاضٍ، أو جملـة فعلية صدرت بمضارع، أو جملة اسمية، إلا أن المختار عند غيرهم البناء فيما أضيف إلى جملـة فعلية صدرت بماضٍ، وقد روي بالبناء والإعراب قوله:

على حِينَ عاتبتُ المَشِيبَ علـى الصِّـبا فَقُلْتُ: أَلَمّـا أَصْـحُ وَالشَّـيْبُ وازِعُ[٣]

٤٢- قال عنترة يهجو عمارة بن زياد العبسي

أَحَـــوْلي تَـــنْفُضُ اسْـــتُك مِـــذْ رَوَيْهـــا لِتَقْتُلَنِـــــي ؟ فَهَأَنَـــــذا عُمـــــارَا

يريد: يا عمارة[٤] .

يصلح أن يكون شاهداً على حذف «يا النداء»، وزيادة ألف في طرف المنـادى وهـو أمـر غريب؛ لأن الألف في أحوال المنادى إنما تأتي في ثلاث حالات هي:

١- في مثـل قولـه تعـالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾[٥]، وقولـه: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾[٦]، وأصل الألف هنا ياء المتكلم فقلبت كسرتها فتحة وياؤها ألفاً لتحركها وانفتـاح

(١) لسان العرب ٤٢/١٣ «أين».

(٢) لسان العرب ٧٠/٩ «خشف»، وتاج العروس ١٦٩/١٢.

(٣) انظر شرح بن عقيل ٤٩٨/٢ والبيت للنابغة الذبياني. انظر سيبويه ٣٦٩/١، وابن يعيش ١٦/٣، والمقـرب/٦٣، والخزانـة ١٥١/٣، والهمع ٢١٨/١، والدرر ١٨٧/١، ديوانه/٥١.

(٤) لسان العرب ٢٨٥/١٤. «ذرا»، وتاج العروس ٤٢٧/١٩. (وقد تكون الألف في «عمارا» للإطلاق، فينتفي الاستشهاد بـه فـي هـذا الموضع).

(٥) سورة الزمر/٥٦.

(٦) سورة يوسف عليه السلام/٨٤.

ما قبلها. وهي صورة من صور المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

٢- في حالة من حالات الاستغاثة؛ إذ تحذف اللام الخاصة بالمستغاث به ويعوض عنها الألف، كما في قول الشاعر:

يـــا يَزِيـــدَا لآمـــلٍ نَيْـــلَ عِـــزٍّ وَغِنِـــىً بَعْـــد فاقَـــةٍ وَهَـــوانِ[١]

الشاهد فيه هو قوله: «يا يزيدا» حيث ألحق المستغاث به الألف في آخره ولم يدخل عليه اللام في أوله.

٣- وتأتي الألف في طرف المنادى في حالة الندبة، كما في قول الشاعر وهو يرثي فيه عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه:

حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً فاصْـطَبَرْتَ لَـهُ وَقُمْتَ فيه بِـأَمْرِ اللهِ يـا عُمَـرَا[٢]

الشاهد فيه هو قوله: «يا عمرا»، حيث المنادى متوجع عليه، والألف دالة على الندبة.

وبيت عنترة المشار إليه في أمالي ابن الشجري[٣]، كما ورد في شـرح ابـن يعـيش فـي موضعين، ولم يذكر فيه شاهداً، وإنما أورده تتمة لبيت سابق عنه.

وأما الموضع الثاني الذي ورد فيه الشاهد فهو الجزء الرابع[٤] واستشهد به لقضية صرفية في في قوله: «مذرويها» فبيّن أنه كان ينبغي أن يقال: «مذريها» بالياء على قياس تثنية المقصور الزائد على الثلاثة، نحو: «ملهى ومغزى».

٤٣- قال ابن هرمة

وَيَعْلَـــمُ الضَّـــيفُ إِمَّـــا سَـــاقَهُ صَـــرَدٌ أَوْ لَيْلَةٌ مِنْ مُحاقِ الشَّـــهْرِ دُعْبُـــوبُ[٥]

أراد «ظلام ليلة»، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه.

٤٤- وأنشد أبو حنيفة لثعلبة بن عبيد يصف النخل

تنـــادَوْا بِجـــدٍّ واشْـــمَعَلَّتَ رِعاؤهـــا لعشرين يومـــاً مـــن مُنُوَّنِهـــا تمضـــي

فجعل المنوة للنخل ذهاباً إلى التشبيه لها بالإبل، وأراد العشرين يوماً مـن منونهـا مضـت، فوضع «تفعل» موضع «فعلت» وهو واسع حكاه سيبويه، فقال: اعلم أن «أفعل» قـد يقـع موقـع «فعلت» وأنشد:

(١) لم ينسب البيت، انظر قطر الندى/رقم (٩٦)، وأوضح المسالك رقم (٤٤٩)، وشرح التصريح ١٨١/٢.

(٢) البيت لجرير بن عطية يرثي به عمر بن عبدالعزيز. قطر الندى رقم (٩٨)، وأوضح المسالك رقم (٤٣٠).

(٣) أمالي ابن الشجري ٢٦/١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٤.

(٥) لسان العرب ٣٧٦/١ «دعب»، وتاج العروس ٤٨٥/١ «دعب».

وَلَقَـــدْ أَمُـــرُّ عَلَـــى اللَّئِـــيمِ يَسُـــبُّنِي فَمَضَـــيْتُ ثُمَّـــتَ قُلْـــتُ لا يَعْنِينـــي

أراد: ولقد مررت[1] .

فالبيتان يصلحان شاهدين على إحلال الفعل المضارع موضعَ الفعل الماضي على أن البيت الثاني «ولقد أمر» قد استشهد به النحاة في جواز نعت المعرف بالألف واللام الجنسية بالجملة، كما في قوله: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾[2].

وموضع الاستشهاد في البيت الثاني هو قوله: (على اللئيم يسبني)، فجملة يسبني جاءت نعتاً لـ «اللئيم»، المعرف بأل الجنسية، مما يدل على جواز الأمر[3].

٤٥- كلا طرفي قصد الأمور ذَمِيمُ[4]

هذا هو الشطر الثاني لبيت لم يعرف قائله، وصدره:

ولا تَـــكُ فيهـــا مُفْرِطـــاً أو مفرِّطـــاً **كِلَـــا طَرَفَـــي قَصْـــدِ الأُمُـــورِ ذَمِـــيمُ**

وقد أورده صاحب الخزانة[5]، وهو الشاهد الحادي بعد المائة، وبيّن «أن القصد في الأمر خلاف القصور والإفراط، فإنه يقال: قصد في الأمر قصداً «توسط» وطلب الأسدّ ولم يجاوز الحد».

فالقصد في الأمور له طرفان: أحدهما : القصر والتقصير... والطرف الآخر: الإفراط، وهو مصدر أفرط في الأمر، إذا أسرف، وجاوز فيه الحد[6].

ويصلح هذا البيت أن يكون شاهداً على الإخبار عن «كلا» المضافة إلى الاسم الظاهر بالإفراد «ذميم»، كما في قوله تعالى: ﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا﴾[7].

(١) لسان العرب ٢٩٦/١٥ «مني». البيت لرجل من بني سلول، انظر سيبويه ٤١٦/١، والخصائص ٣٣٠/٣، ٣٣٢، والخزانة ١٧٣/١، ٥٢٨، وشرح التصريح ١١١/٢، والهمع ٩/١، ١٤٠/٢، والدرر ٤/١، ١٩٢/٢، والبيت من الخمسين التي ينسب في الكتاب.

(٢) سورة يٰس/٣٧.

(٣) انظر سيبويه ٤١٦/١، والخصائص ٣٣٠/٣، ٣٣٢، والخزانة ١٧٣/١، ٥٢٨، ١٦١/٢، ١٦٦، ٢٩٣، وهمع الهوامع ٩/١، ١٤٠/٢، والدرر اللوامع ٤/١، ١٩٢/٢.

(٤) لسان العرب ١٣٢/١٥ «غلا».

(٥) الخزانة ١٢٢/٢ – ١٢٣.

(٦) نفسه ١٢٢/٢.

(٧) سورة الكهف/٣٣.

النتائج

- يتضح لنا من خلال تتبعنا للأبيات التي نرى أنها صالحة لأن تكون شواهد ذات أثر مهم في كثير من القضايا النحوية، أن هذه الأبيات تتعلق بكثير من الأبواب النحوية كحروف الجر، والإضافة، والمبتدأ والخبر والنواسخ. ككان وأخواتها، وإن وأخواتها، وكذلك التوابع كالتوكيد، والنعت، والبدل، وعطف البيان، وكذلك باب الفاعل ونائبه، والأحوال المتصلة بالنداء، وأنواعه، وأحكامه، وكذلك الحال وأحكامها، وشواهد أخرى متفرقة متصلة بمسائل ذات صلة وثيقة بباب هنا، وآخر هناك.
- يلاحظ أن كثيراً من هذه الأبيات يمكن تسكينها في أماكن هي في أمس الحاجة إليها لتثبيت المسألة، أو دفع قضية، أو إزالة لبس مشكلة ملبسة.
- يلاحظ في بعض المسائل اللغوية نحواً وصرفاً وصوتاً، ندرة الشواهد التي يمكن الاحتكام إليها، بل إن كثيراً منها قد اعتمد على شاهد واحد أو شاهدين.
- هناك شواهد تصلح للاستشهاد بها في أكثر من قضية لغوية، وهذا الأمر ليس بغريب في مجال الاستشهاد اللغوي، فأحياناً تصلح بعض الشواهد لمسألة أو مسألتين أو ثلاث حسب توجيه الشاهد، ومدى الاستفادة منه.